

حتمية المقاربة الجديدة في العلاقات الجزائرية - المغربية

صابر بليدي
صحافي جزائري



الذي أفرز القرار، تعود بأذهان المتابعين إلى حالة الضغط وتراكم الأزمات التي أربكت النخبة الحاكمة، فزيادة على احتجاجات الحراك الشعبي، باتت الأزمة الداخلية تستنسخ فصولها الواحد بعد الآخر.

السلطة الجزائرية الجديدة التي انبثقت من عنق زجاجة منذ عامين، لم تستقر في مقعدها لاستكمال مسار بناء المؤسسات الدستورية، حتى انثرت لها أزمة مركبة انصهر فيها الأمن الإقليمي في الجنوب والشرق، بالوضع الاقتصادي والاجتماعي المقلق نتيجة تقلص المداخيل وتداعيات وباء كورونا، ثم استهداف التماسك الداخلي بخطاب الكراهية والعنصرية، فكانت قاب قوسين أو أدنى من فتنة عرقية، في أعقاب موجة غير مسبوقه من الحرائق خطط لها بشكل دقيق.

ويبدو أن سرد الرجل للأسباب التي برر بها قرار بلاده، أن أزمة ثقة مستفحلة في علاقات البلدين، ولو أن استعراض المحطات التاريخية المؤلمة بداية من حرب الرمال إلى غاية الآن، لن يحجب ما يربط البلدين والشعبين عبر التاريخ وخلال عقود الاستقلال، وسعيهما في أكثر من مرة إلى تجسيد علاقة عادية بينهما.

غياب الثقة وحالة الشك المستفحلة غلبت الكفة لصالحها في أكثر من محطة، غير أن الواضح أن الوضع الداخلي والإقليمي للجزائر، يكون قد ضغط بطريقته على القرار الدبلوماسي، فقد سبق لعلاقات الطرفين أن توترت بشكل لافت، لكن لم تقدم الجزائر على قرار مثل هذا، وظلت "صابرة"، على حد تعبير رمطان لعمامرة، فما الذي استجد حتى يصل الأمر إلى مستوى القطيعة.

الأكد أن التحولات المتسارعة داخليا وإقليميا رمت بقلها على القرار الجزائري، وباتت في حاجة ماسة إلى ضمانات ثقة وجبر خواطر، وهو ما رآته غير متوفر أو حتى مهدد، لكن الهامش الذي أحدثته نخب محلية يؤكد أن القطيعة المعلنة صارت أمرا واقعا، والأجدر هو التفكير في العودة إلى الوضع الطبيعي، فحتمية الجوار والمصالح المشتركة والدور المنوط بالجزائر والمغرب، يجب ما قبل الأزمة ويرغمها على التفكير في مقاربة جديدة تستلهم فيها أخطاء الماضي وتخطط لمستقبل أفضل.

وهو ما يتأكد من إحصائيات مؤسسات الاتحاد الأفريقي، التي تعتبر منطقة شمال أفريقيا المجموعة الأضعف في القارة من حيث التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مقارنة بالمجموعات الأفريقية الأخرى، والسبب هو القطيعة المعلنة وغير المعلنة بين البلدين الجارين، حيث تضيق مليارات الدولارات بسبب التجاذبات الدبلوماسية الأتلية.

وإذ يرسم المتشائمون سيناريوهات قاتمة للتوتر الجزائري المغربي، ولا يستبعدون تصعبا في المستقبل خدمة لأجندات تخدم دوائر معادية للمنطقة، فإن الحفاظ على الجانب الإنساني والاقتصادي هو الذي سيقضي على شعرة معاوية في الملف، والأمل في أن تتحول الأزمة إلى سبب في مراجعة كل طرف لأوراقه ووضع مقاربة جديدة بأولويات تتجاوز المسائل الخلافية بين البلدين.

وإذ يرسم المتشائمون سيناريوهات قاتمة للتوتر الجزائري المغربي، ولا يستبعدون تصعبا في المستقبل خدمة لأجندات تخدم دوائر معادية للمنطقة، فإن الحفاظ على الجانب الإنساني والاقتصادي هو الذي سيقضي على شعرة معاوية في الملف، والأمل في أن تتحول الأزمة إلى سبب في مراجعة كل طرف لأوراقه ووضع مقاربة جديدة بأولويات تتجاوز المسائل الخلافية بين البلدين.

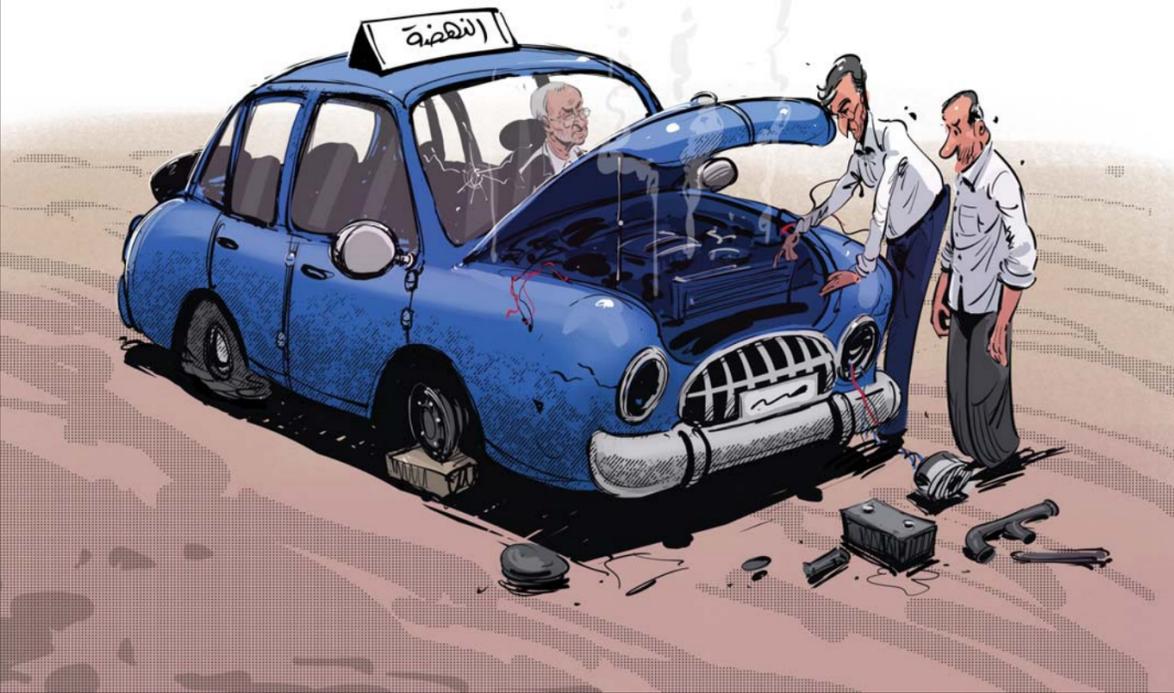
وإذ يرسم المتشائمون سيناريوهات قاتمة للتوتر الجزائري المغربي، ولا يستبعدون تصعبا في المستقبل خدمة لأجندات تخدم دوائر معادية للمنطقة، فإن الحفاظ على الجانب الإنساني والاقتصادي هو الذي سيقضي على شعرة معاوية في الملف، والأمل في أن تتحول الأزمة إلى سبب في مراجعة كل طرف لأوراقه ووضع مقاربة جديدة بأولويات تتجاوز المسائل الخلافية بين البلدين.

وإذ يرسم المتشائمون سيناريوهات قاتمة للتوتر الجزائري المغربي، ولا يستبعدون تصعبا في المستقبل خدمة لأجندات تخدم دوائر معادية للمنطقة، فإن الحفاظ على الجانب الإنساني والاقتصادي هو الذي سيقضي على شعرة معاوية في الملف، والأمل في أن تتحول الأزمة إلى سبب في مراجعة كل طرف لأوراقه ووضع مقاربة جديدة بأولويات تتجاوز المسائل الخلافية بين البلدين.

وإذ يرسم المتشائمون سيناريوهات قاتمة للتوتر الجزائري المغربي، ولا يستبعدون تصعبا في المستقبل خدمة لأجندات تخدم دوائر معادية للمنطقة، فإن الحفاظ على الجانب الإنساني والاقتصادي هو الذي سيقضي على شعرة معاوية في الملف، والأمل في أن تتحول الأزمة إلى سبب في مراجعة كل طرف لأوراقه ووضع مقاربة جديدة بأولويات تتجاوز المسائل الخلافية بين البلدين.

وإذ يرسم المتشائمون سيناريوهات قاتمة للتوتر الجزائري المغربي، ولا يستبعدون تصعبا في المستقبل خدمة لأجندات تخدم دوائر معادية للمنطقة، فإن الحفاظ على الجانب الإنساني والاقتصادي هو الذي سيقضي على شعرة معاوية في الملف، والأمل في أن تتحول الأزمة إلى سبب في مراجعة كل طرف لأوراقه ووضع مقاربة جديدة بأولويات تتجاوز المسائل الخلافية بين البلدين.

العرب
2021



إنقاذ النهضة من النهضة والغنوشي

علي الصراف
كاتب عراقي



الغاية الوحيدة لهذه اللعبة هي البقاء في محيط السلطة، إن لم يكن تولى السلطة نفسها. أو على الأقل البقاء كلاعب سياسي يرفع ويخفض، يقيم تحالفات ويقود مؤامرات.

لو أراد قياديو الحركة الذين ينتقدون الغنوشي على "تكتيكاته" أن يتخلصوا من هذه اللعبة، فإنهم سوف يجدون أنفسهم في دكان آخر. هذا منتصف أكثر وصحيح أكثر. وهم إذا نجحوا في التخلص من الغنوشي وحده، ليحافظوا على العابه، فسوف يجدون أنفسهم مضطربون في المجري نفسه. إذ لم يعد كافيا لبقاء هذه الحركة أن تمارس التلون، ولا أن تنحني للعاصفة ريثما تمر. وهناك خمسة أسباب جديرة بالاعتبار لذلك.

أولها، أن التجربة علمت التونسيين كيف أن التلون لم يوفر دليلا واحدا على أن هذه الحركة تستحق أن تكون في موقع السلطة، ولا في أي موقع قريب منها، وربما ولا حتى البقاء في مجمل المصالح. حتى انتهى الأمر إلى أنها رعت في كل دور من أدوارها، وفي كل مكان احتجزته لنفسها، كانت تتصرف كحركة تخدم مشروعا أيديولوجيا إنانيا، لا صلة له بمصالح البلاد ولا بإدارة شؤون هذه المصالح. حتى انتهى الأمر إلى أنها رعت الفضل، ولم تكف بالتفاصي عنه. وقادت البرلمان إلى أن أصبح مؤسسة تدابير مؤامراتية لصنع تحالفات فساد، إلى أن بلغ الحال به أن أصبح حلبة ملاكمة، تمارس الحقد على الرأي الآخر.

وثانيها، أن الفضل لم يكن مجرد فشل في رعاية الاقتصاد والصحة العامة والخدمات الاجتماعية، ولا حتى الاهتمام بمصائر الفقراء الذين اندفعوا بخطابها الديني، ولكنه امتد إلى الدولة نفسها، حيث تفككت إداراتها بأن صارت إدارات حصص وتوزيع مغاير.

وثالثها، أن سياسات التمكين، هي نفسها، جعلت من حركة النهضة حزب عصابة لا حزب بلد. و"التمكين" هو فلسفة كل حركة من حركات الإسلام السياسي، إنه الجذر الرئيسي الذي تتغذى منه، وهو الهدف الذي لا تفتأ تسعى إليه في كل شأن ومن كل موقع. ولو أنك نزعته عن هذه الحركات القدرة على متابعة هذه الفلسفة، فإنها تنهار أو تتمرد لكي تتحول إلى وحش كاسر.

والنهضة تخاطب جمهورها، من الفقراء وممن وقعوا ضحية للازمات الاقتصادية، بخطاب إيماني، يجعلهم يعتقدون أنها منقذهم من الفقر والأزمات. إلا أن فلسفة "التمكين" تجعل النظر إلى هذا الجمهور من منظور ذاتي، وذلك بأن تقدم لهم من الخدمة ما يتلاءم مع نفوذها. وحيث إن الأمر لا يتعلق بسياسة مصالح عامة، ولا خدمات عامة، ولأنها لا تتطرق حتى من اعتبارات طبقية - وهذه على ضيقها

عامة أيضا - فإن الفقر يتفاقم، بينما تعزز الحركة مكانتها بين الذين تستنفع بهم ويستغفون بها فحسب. وما ذلك شيء من عمل حزب. إنه شيء من عمل عصابة، تخدم من يخدمها، وترعى مصالح من يربعاها.

ورابعها، أن الخطاب الإيماني نفسه مزيف. إنه خطاب يخدم أغراضا انتهازية فحسب. وهو خطاب دعاية انتخابية لا خطاب إدارة عامة لمصالح المجتمع. وقضاياه لا صلة حقيقية لها بمعالجة الأزمات الواقعية.

وحيث إن الخطاب الديني يخدم غرضا انتخابيا، فإنه خطاب إشكالي على صعيد مواجهة المشكلات العامة، فهو لا يستند إلى رؤية اقتصادية واضحة، ولا إدارة تحترم التقاليد المؤسساتية، ولا الحياة التخطيط استنادا إلى قراءة عاقلة للإمكانيات والموارد ومواطن التنمية المطلوبة. ولذلك فإن الفوضى غالبا ما تكون هي النتيجة.

وخامسها، أن الارتباط بالخارج، لا يجعل النهضة، كباقي حركات الإسلام السياسي، تخدم أجندات ومصالح الخارج -بوضوحها في المقدمة- فحسب، ولكنه يحولها إلى حركة تمار حقيقة على موارد البلاد وإمكانياتها وفرصها الخاصة للنجاح، على الأقل، بما تملك.

هذه الطبيعة التامرية هي التي قادت النهضة إلى تغليب مشاريع استثمارية خارجية، في مقابل تكريس الفضل في مواطن العمل والإنتاج داخل البلاد. فبينما كانت تجارة الفوسفات، على سبيل المثال، تنهار أمام أعين الجميع، كانت النهضة تسعى لكي تتدبر مشاريع للتبادل التجاري والاستثماري تتيح لرعايتها التحكم بمفاصل اقتصادية كبرى.

وتكريس الفضل، مقصود بحد ذاته، لجعل البلاد أقل ممانعة أمام الحاجة إلى تمويل خارجي لإدارة وتمويل ما كانت قادرة على إدارته وتمويله بنفسها.

هذه حركة لا يكفي أن تمارس نقدا ذاتيا، لكي تعود في وقت لاحق لتكرر الشيء نفسه. كما لا يكفي أن تتخلص من الغنوشي، لكي تنقذ نفسها من دونة، فتعود لتمشي على خطاه.

لا يكفي أيضا أن تتحول إلى حزب مصالح عمومية وتتخلص عن ثقافة العصابة وأنايتها ونزعتها للهيمنة. سرطان هذه الثقافة هو ما يجب أن يستأصل. الدكان نفسه يجب أن يتوقف عن بيع بضاعته الفاسدة.

هذه حركة لا يكفي أن تمارس نقدا ذاتيا لكي تعود في وقت لاحق لتكرر الشيء نفسه كما لا يكفي أن تتخلص من الغنوشي لكي تنقذ نفسها من دونة فتعود لتمشي على خطاه

